

تمكين المرأة في ظل التنمية المستدامة (الواقع والتحديات)

د. زرقان ليلي

جامعة سطيف2

ملخص: يبعد موضوع التنمية المستدامة من الموضوعات الهامة والحساسة في الوقت الراهن، خاصة في ظل التحولات الحاصلة على مختلف المستويات البيئية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية ولهذا بات الاستثمار في المورد البشري القوة الإستراتيجية اليوم لتطور الشعوب وازدهارها باستغلال وتطوير مختلف القدرات والمهارات وتوفير الظروف الملائمة، وتعد المرأة عنصرا فاعلا في المجتمع، فبالإضافة إلى أنها تقود الأسرة مسؤولة عن تكوين الأجيال فهي قادرة أيضا على المساهمة في التنمية المستدامة بمختلف أشكالها متى توفرت الظروف وهو ما يعرف بتمكين المرأة. وسوف نحاول في هذه الدراسة التعرض لأهمية تمكين المرأة لتكون عضوا فعالا في المجتمع ومختلف التحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة، التنمية المستدامة، الواقع، التحديات.

-Résumé: Le thème du développement durable est une question importante et sensible à l'heure actuelle, en particulier à la lumière des changements qui ont eu lieu à différent niveaux environnementaux, culturels, économiques, sociaux, politiques et technologiques. A cet effet, l'investissement sur le capital humain est devenu la force stratégique du développement et de la prospérité des peuples, par l'exploitation et le développement des différentes capacités et compétences. La femme est considérée comme un élément influant dans la société en plus d'être la chef de la famille et la responsable de l'éducation, elle est également capable de

contribuer au développement durable, c'est ce qu'on appelle communément l'autonomisation des femmes.

Mots clés : Développement durable, Autonomisation des femmes, Les défis

-Abstract: Today, the theme of sustainable development is an important and sensitive issue, especially in light of the transformations taking place at different levels of the environment, culture, economy, society, politics and technology. Investment in human resources has become a strategic force for the development and prosperity of peoples by exploiting and developing various capacities and skills. In addition to being the leader of the family, the woman, when empowered, is also able to contribute to sustainable development in various forms when conditions are available. We will try in this study to expose the importance of empowering women as active members of society to face various challenges.

Key words: Empowering, Women Empowerment, sustainable development, challenges

-مقدمة: تقوم التنمية المستدامة على توفير الآليات والوسائل لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة لإرساء مجتمع أفضل وتحقيق التوزيع العادل للموارد والثروات بين مختلف الفئات، فهي تقوم على الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والاستدامة والتمكين والذي يقصد به توفير الوسائل المختلفة الثقافية والمادية والتعليمية وبناء القدرات ليتمكن أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد، لهذا بات تحقيق التنمية يتطلب تغييرا شاملا في ظل معطيات فردية مجتمعية لتصبح عملية تمكين المرأة عملية أساسية في التنمية على اعتبار المرأة جزء من المجتمع، فجوهر عملية التمكين هو الرغبة والاستعداد لدى المرأة لتقبل التغيير من جانب وتوفير التغيير ومعطياته في

المجتمع. إلا أنها وخاصة في دول العالم النامي لازالت تواجه تحديات جمة خاصة من حيث التمويل والخدمات الأساسية والبنية التحتية التي تؤثر على عملية تمكينها. وفي هذه الورقة سنتطرق لأهمية تمكين المرأة ومختلف التحديات التي تواجهها واليات تمكينها لتكون فاعلة في التنمية المستدامة للمجتمع.

-أهداف وأهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من أهمية عملية التنمية المستدامة في المجتمع وضرورة تفعيل مختلف الموارد لتكون فاعلة في المجتمع، ولعل من أهمها المرأة كمورد بشري وضرورة تمكينها اليوم في ظل التحولات الحاصلة لتكون عنصرا في التنمية بمختلف اشكالها.

أما أهداف الدراسة فنتجسد في:

-التعرف على مفهوم تمكين المرأة وأهمية ذلك

-التحديات التي تواجهها عملية تمكين المرأة.

-آليات مساعدة وتمكين المرأة

-تحديد المفاهيم:

-التنمية المستدامة: "تعد التنمية بأنواعها وفق الزهراني (1426) عملية ديناميكية مستمرة تتبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدتها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية

لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة".

- عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة حسب (WCED 1987): التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

-**التمكين:** عرفه أوكيكي (1995) بأن " التمكين معناه منح القدرة إلى أو السلطة أو تمكين الفرد أو مجموعة من الناس للحصول على القوة" (أورد في: أوكيكي، 1995).

-**تمكين المرأة:** عرفها السيد (2010) على أنها "دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها. كما أضاف مالك عبد الحسين (2012) أن تمكين المرأة عملية مركبة، تعني بإيجاد الخبرات والإمكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة الاجتماعية للمرأة، إلى جانب خلق تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تتطوي على الثقة وشجاعة اتخاذ القرار، والرأي الصائب، فضلاً عن تغيير النظرة التمييزية للمجتمع ضدها. والتمكين بهذا المعنى ليس تدريباً بل هو عملية اجتماعية نفسية توفر للمرأة فرصة الإسهام في حياة المجتمع، وتعزيز أدوارها الايجابية سواء في البيت أو في العمل، أو في علاقتها مع الآخرين. لا يوجد تعريف محدد إلا انه يمكن تحديد عناصره في: تعزيز إحساس المرأة بذاتها وقيمتها، حق المرأة في الوصول للموارد والخدمات

كالتعليم والعلاج والعمل، دعم قدراتها لتكون عنصرا مؤثرا في توجيه التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي... الخ.

- بعض الدراسات السابقة:

-دراسة الجهاز المركزي للإحصاء (2011) بعنوان: " تمكين المرأة بيئة مساعده وثقافة داعمة في العراق" هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة من تعليم وصحة وخدمات وعمل تشريعات ودراسة مستويات التمكين المختلفة على المستوى الفردي والأسري والمجتمع. اعتمد البحث على تحليل البيانات الـ I-WISH من خلال تقسيم النساء إلى فئتين من سن 15-54 سنة فئة تضم المتزوجات والبالغ عددهن 10762 والفئة الأخرى تضم الفتيات الغير متزوجات والبالغ عددهن 4811، وذلك لتحقيق من مدى توفر العوامل المساعدة الغير مباشرة لتمكين المرأة على جميع المستويات الفردي والأسري والمجتمع، وقياس تبايناتها المختلفة (المناطق، العمر، الحالة الاجتماعية)، حيث شملت الدراسة 14 محافظة من العراق.

-نتائج الدراسة: أهمية استمرار المرأة في التعليم وليس الوقوف عند مرحلة معينة كعامل مساعد للتمكين واتخاذ القرار والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المستوى التحصيل الدراسي كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الأخرى مثل العمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة.

-دراسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (2011): بعنوان "الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021)" هدفت الدراسة إلى توضيح المبادئ الأساسية للخطة الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان. اعتمدت الخطة الاستراتيجية على مبدأ المشاركة وذلك في إطار الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة اللبنانية بمشاركة جميع الجهات الوطنية والرسمية والأهلية والإقليمية والدولية وذلك تعزيزاً للمرأة ودورها الفعال في الأسرة المجتمع. خرجت الدراسة بعدة أهداف استراتيجية لتمكين المرأة اللبنانية اجتماعياً واقتصادياً، ثم قامت بوضع عدة مقترحات ومداخلات على المدى الطويل حتى عام 2021. تم إيجاز هذه الأهداف في نقاط مهمة وهي:

- المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات واتخاذ القرارات.
- توفير خدمات التعليم للمرأة والرعاية الصحية.
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ومساهمتها في حماية البيئة.
- القضاء على الفقر بتوفير عمل للنساء وحمايتهن من النزاعات والحروب".

-دراسة (DUFLO، 2012، ص10_50) بعنوان " Women Empowerment and Economic Development " هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي حيث افترض الباحث وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين حيث تم التركيز على دور المرأة في تحقيق التطور الاقتصادي وذلك أن معظم البحوث التي تمت بهذا الإطار ركزت على دور الرجل في تحقيق التطور

الاقتصادي بشكل حقق عدم العدالة بين الرجل والمرأة في هذا المجال. كما قام الباحث بمرجعة الأدبيات المرتبطة بالموضوع والجدل حول العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي. خلصت الدراسة إلى أن تمكين المرأة سيؤدي إلى تحسين التطور الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية وخاصة في مجالات الصحة والأغذية فضلاً عن أنه من الضروري تحقيق موازنة بين دور المرأة ودور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي (أورد في: Duflo, 2012).

إن النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من معظم الدراسات السابقة هي أن المرأة عموماً تعاني من الضعف في التمكين وهي بحاجة إلى متطلبات عديدة للنهوض بواقعها الاقتصادي وجعلها شريكة حقيقية في عملية التنمية. كما يمكن استخلاص نتيجة أساسية أخرى مفادها أن تجارب الدول الأخرى تشهد وجود تطور ملموس في الاهتمام بالمرأة في الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص إلا أن هذا التطور بحاجة إلى دعم مجتمعي كبير.

-الإطار النظري للدراسة:

-مفهوم التمكين: أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانجليزية هو كلمة

Enabling، وليس Empowering، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowerment فهي: "استقواء المرأة" (فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء). و"استقواء المرأة Women Empowerment"، يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في

الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقا للثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح (أورد في: محمد، 2012).

" تعني كلمة التمكين لغةً التقوية أو التعزيز، فالتمكين هو دعم البنية التحتية في المنظمة عن طريق تقديم المصادر الفنية وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في الورش ، ومنحهم القوة والمعلومات والمكافآت والمعرفة وحمايتهم في حالات السلوك الطارئ والغير المتوقع خلال خدمة المستهلك، والتركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه ."

(خضر:2003، احمد:2008).

من خلال التعاريف السابقة نجد المفاهيم البسيطة حول مفهوم التمكين وهي:

- فمن من الممكن أن يعرف على انه زيادة القدرة الروحية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد و المجتمعات.
- إعطاء المرأة جميع حقوقها التي فرضها الإسلام لها.
- مقاسمة المرأة للرجل في الحصول على العمل وإبراز مكانتها في المجتمع.

-أبعاد التمكين: " قام Lashely and McGoldrick عام 1994م بتحديد أربعة أبعاد للتمكين يمكن من خلالها أن توفر وسيلة لوصف أو تحديد هيئة التمكين المستخدم في إي منظمة. وفيما يلي قامت الباحثة بعرض هذه الأبعاد باختصار كما يلي:-

-البعد الأول: المهمة: يقوم الفرد بأدائه لمهامه بحريه تامة، والعمل باستقلالية وتحقيق الأهداف التي قامت بوضعها المنظمة سواء كان العمل فردي أم بشكل جماعي.

-البعد الثاني: القوة: يأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم. ما المهام التي يقوم بها الأفراد الممكنين؟ وإلى أي مدى السلطة التي يمتلكها الفرد محددة في المهام؟ وإلى أي مدى تقوم الإدارة بجهود لمشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟

-البعد الثالث: الالتزام: يرتبط التزام الموظف برفع معنوياته عن طريق زيادة تحفيزه لأداء عمله من خلال توفير احتياجات الفرد للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس.

-البعد الرابع: الثقافة: يقصد بها الأسلوب الذي تتبعه المنظمة لتنفيذ عملية التمكين والاستراتيجية التي تسعى المنظمة لتحقيقها ، فإذا تم إدارة بيئة المنظمة وأسلوب تنفيذ التمكين بقدرة وفاعلية فأن التمكين سيعزز تحسين الإنتاجية، الجودة، تقليل التكاليف تحقيق المرونة في العمل، ورفع مستوى الرضا الوظيفي (أورد في: احمد، 2008).

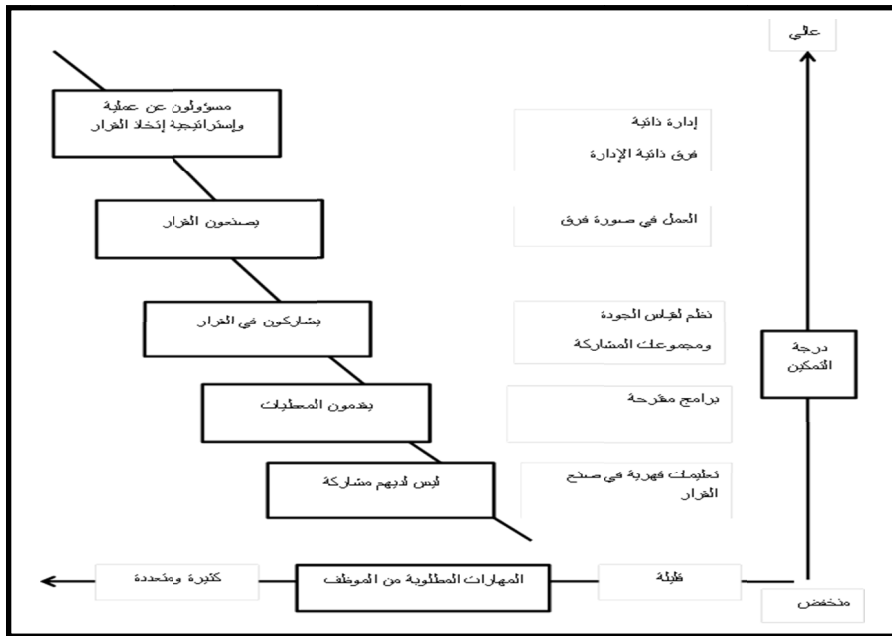
1. **مستويات التمكين:** تعتمد الكثير من المنظمات اليوم تطبيق برامج لتمكين العاملين ولكن بدرجات متفاوتة، وتضم درجات أو نسب أو مستويات التمكين بطريقة تصاعدية وذلك بدءً بالتقرير وانتهاءً بالتنفيذ

التقرير ← النصيحة التوصية ← اتخاذ القرار ← التنفيذ

وبشكل عام فإن أساليب التمكين تسير في تسلسل كما هو موضح بالشكل

التالي:

الشكل رقم (2): تسلسل عملية تمكين العاملين (أفندي، 2003)



كما هو مبين في الشكل السابق الذي يدرج مستويات التمكين بدءاً من انعدام سلطة العاملين وانتهائه بالتمكين الكامل، حيث يتم وضع استراتيجية المنظمة بمشاركة العاملين لديها.

وإذا كان التمكين هو قمة تدخل العاملين واشتراكهم في صنع واتخاذ القرارات فإن ذلك يتم على مستوى الأفراد ومجموعات العمل، حيث يتم اتخاذ قرارات أفضل الأفراد بغض النظر عن مكانتهم أو وظيفتهم" (أورد في: أفندي، 2003).

-تمكين المرأة: أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة في معظم الدول، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حلّ مفهوم التمكين جوهرياً - سواء في مناقشة السياسات، أو البرامج - محلّ مفاهيم النهوض والرفاهية ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية. كما عرفها السيد على أنه "دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها" (أورد في: السيد، 2010) وعليه فتمكين المرأة يمكن أن يعرف حسب خضر (2013) على "أنه إحساس المرأة بقيمتها وحققها في أسرتها وفي المجتمع ككل، وذلك بتوفير فرص العمل المناسبة لها، وتأثير ذلك على نفسياتها وأدائها في أسرتها وفي المجتمع المحيط بها، وانعكاس ذلك على بناء مجتمعها اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً".

-أنواع التمكين:

أ- التمكين الاقتصادي: "يعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصادياً من الجنسين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور. والداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة يؤكدون أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم، واستخدموا في ذلك كافة وسائل الضغط المعنوي من صحافة وإعلام وأعمال درامية ومناهج دراسية، وكأن كل الجهود الضخمة التي تحملها على عاتقها لا تعني شيئاً، واستخدام المناهج التعليمية لخدمة القضايا النسوية، أمرٌ مقرر في جميع الاتفاقيات الدولية، ومنصوص عليه في وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وما ندعو له هو السعي لاستغلال القدرات والمواهب والمهارات التي من شأنها الرفع من المستوى الاقتصادي للبلاد بتوفير مختلف الظروف والإمكانيات الأساسية لذلك .

ب - التمكين الاجتماعي: يعني التمكين الاجتماعي أن تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه السيطرة الذكورية. ولنشر هذه الثقافة داخل المجتمع. عملت الحركات النسوية على بناء مؤسسات وأندية ومراكز وتجمعات خاصة بها وفي ثنايا تلك الأندية تُقام فعاليات ومحاضرات، وندوات ومباحثات تروج لمفهوم التمكين. ولكن ما يهمنا نحن في تمكين المرأة اجتماعياً أن تساهم في تكوين أسرة متماسكة متشعبة بالثقافة العربية الإسلامية ومساهمة في تطور الأجيال ووعيها بهويتها .

ج- التمكين السياسي: يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه، بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضاً مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية وغيرها.

وفي إطار التمكين السياسي للمرأة، طالب مؤتمر بكين 1995 بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات، (وهو ما يطلق عليه مشروع الكوتا)، ودعا هذا المشروع إلى ضرورة رفع التمثيل النسائي إلى نسبة لا تقل عن 30 في المائة ببلوغ العام 2005، واتخذت عدد من الدول العربية قرارات متقدمة في هذا الصدد " (خضر، 2003) والجدول رقم 05 لتوضيح المقارنة بين جميع أنواع التمكين المرأة في العمل.

جدول رقم (5): وجه المقارنة بين أنواع التمكين

أنواع التمكين			وجه المقارنة
التمكين السياسي	التمكين الاجتماعي	التمكين الاقتصادي	
حصول المرأة على مقاعد برلمانية وفي الاحزاب والمجالس والمنظمات	ممارسة المرأة لجميع صلاحياتها داخل أسرتها وخارج البيئة المحيطة بها.	حصول المرأة على دخل منتظم من خلال حصولها على عمل.	المفهوم العام
المرأة مساواه بالرجل في الحصول على مقاعد سياسيه ومشاركتها في ابداء الرأي.	حصول المرأة على الحرية الكاملة في ممارسة حقوقها. تعزيز استقلالية المرأة	التخلص من الفقر مساعده الرجل في تحمل عبء الحياة. حل المشكلات المادية التي تواجه المرأة	الغرض منه

(أورد في: بنت سعيد بن سالم بامخالف)

إن الدعوة للتمكين السياسي ترتبط بمشاركة المرأة وبوعيتها السياسي داخل المجتمع ونشره وقيادة بعض المؤسسات والاستشارة والقيادة متى توفرت الكفايات اللازمة.

2. مؤشرات تمكين المرأة: هناك بعض المؤشرات التي تحدد ونقيس

تمكين المرأة من العمل في مختلف المجالات وكما يلي:

- التمكين السياسي:

- نسبة النساء في المجالس المحلية ومركز اتخاذ القرار
- نسبة النساء في الخدمة المدنية
- نسبة النساء اللواتي سجلن ويحق لهن التصويت والانتخاب

- التمكين الاقتصادي:

- التغير في نسبة معدلات التوظيف
- نسبة صاحبات الأعمال الحرة والمشاريع المستقلة
- نسبة مشاركة المرأة في سوق الأوراق المالية.

- التمكين الاجتماعي:

- عدد النساء في منظمات المجتمع المدني
- حرية اتخاذ القرار في الإنجاب
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت وتربية الأطفال " (أورد في:

النعيمات، 2000)

في هذا الإطار، بات تمكين المرأة يعد من الضرورات الأساسية في مجتمع يعي ويدرك أهمية هذا العنصر البشري الذي ينبغي أن يكون محل اهتمام لغرض تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية والتطوير. إن تمكين المرأة ينبغي أن يتحقق في

ظل كافة أنواع التمكين السياسي والاجتماعي والثقافي لكي يمكن الاستفادة من الطاقة البشرية النسوية في خدمة التنمية الشاملة.

3. معوقات تمكين المرأة: هناك بعض المعوقات التي تواجهها المرأة عند انخراطها بسوق العمل وتلك المعوقات قد تتعلق بالمرأة نفسها أو بالمجتمع أو بيئة العمل.

أولاً: ما يتعلق بالمرأة نفسها (معوقات ذاتية)

- الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال غير التقليدية.
- عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال.
- طول ساعات العمل خاصة في القطاع الخاص يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها.
- خضوع المرأة في معظم الأحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

ثانياً: ما يتعلق بالمجتمع:

- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
- تحد العادات والتقاليد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.
- عدم اقتناع المجتمع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجال.
- ترفض أغلب الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين.

ثالثاً: ما يتعلق ببيئة العمل (المعوقات التنظيمية والإدارية):

- تعقيد الإجراءات الإدارية والأنظمة عند البحث عن عمل.
- الافتقار للإرشاد المهني المناسب .
- عدم توفر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل.

*المعوقات الاقتصادية:

- انخفاض مستوى الأجور المقدمة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي

• منافسة العمالة الوافدة على سوق العمل بسبب انخفاض رواتبها

• عدم تناسب الراتب المعروض مع الجهد المبذول

• عدم توافر المكافآت والحوافز المادية

4. بعض التحديات التي تحول دون تمكين المرأة العربية والإفريقية:

و تتضمن:

-عبء العمل: بينت الدراسات وفق ديجيني (2007) بأن المرأة تتحمل

أعباء أكثر من الرجل. كما أن المسؤوليات الأسرية والمجتمعية تستهلك وقتاً كبيراً من النساء.

-المهارات: إن غياب المهارات اللازمة هي من العوائق الأخرى التي

تواجه المرأة في المشاريع الخاصة، كما أن التغطية والنوعية الخاصة بخدمات

الإرشاد الزراعي في مجال معالجة الأغذية وحفظها وتغليفها محدودة للغاية في

العديد من الدول الأفريقية فضلا عن أن التدريب الموجه للمرأة يركز عادة على " المهارات التقليدية" في مجال التربيـط والصيغ، وصنع السلال الخ. والسوق مشبع بهذه المهارات، وكذلك تحد معدلات الأمية المرتفعة بين النساء من تقديم مهارات جديدة ومتقدمة لهن.

-إتاحة الموارد المالية: ذكر دولان مطبوعات الوكالة الأمريكية للتنمية (2005) أن عدم امتلاك المرأة لأي أصول، بسبب الممارسات التمييزية الخاصة بالملكية والوراثة للأرض في الكثير من الدول الأفريقية يحد من تمكين المرأة من السيطرة على الممتلكات وعلى الموارد وخاصة الأرض. وعلى سبيل المثال، تدعي ربات الأسر في أوغندا بان عدم مقدرتهن على تمويل عملية بدء المشاريع تمنعهن من الاستثمار في الأعمال والأنشطة التجارية المختلفة. فغياب رأس المال لبدء الأعمال والتشغيل يحد من حجم ونوع ومكان النشاط المدر للدخل. وقد برزت في العقد الأخير مؤسسات التمويل الأصغر والتي شكلت خطوة هامة نحو مليء فراغ فجوة التمويل للفقراء بصفة عامة والمرأة الفقيرة بصفة خاصة، ولكن وبالرغم من أن الإقراض الأصغر قد حقق نجاحا ملموسا خلال الأعوام الماضية، إلا أن الاحتياجات سواء من قبل المرأة أو الرجل في أجزاء كثيرة من أفريقيا لازالت كبيرة.

-بنية تحتية ضعيفة: إن التنمية الضعيفة للطرق وغياب وسائل النقل تؤثر على كل من الرجال والنساء الراغبين في إقامة مشاريع خاصة، ولكن عند الاطلاع عندما يتم التركيز على أثر البنية التحتية الضعيفة بحسب النوع

الاجتماعي، فنلاحظ أن الأمر يختلف فيما يتعلق بتأثيرها على كل من الرجل والمرأة ودخولهم من أنشطتهم الاقتصادية المختلفة. فالمرأة التي تعيش في مجتمع يعاني من بنية تحتية ضعيفة (النقل، المياه، والصرف الصحي والطاقة) تتضرر أكثر، حيث بينت الدراسات كيف أن العبء الزمني للمرأة يتأثر عندما لا تتوفر أنظمة نقل كافية. يشير تقريراً للبنك الدولي (كالفو، 1960) بأنه يتم قطع 87 % من الرحلات في الريف الأفريقي مشياً على الأقدام ولذلك يتم قضاء وقت وجهد كبيرين من قبل المرأة في التنقل بما يساوي 65% من الوقت المتاح للأسرة. وبعض الدراسات تقترح بأن توفير الطرق يمكن أن تحسن من دخل المرأة حيث وجد في الكامرون أن المرأة التي تعيش في قرية على الطريق الرئيس تكسب مبالغ أكثر من الأخرى التي تعيش في قرية تبعد تسعون دقيقة من الطريق (لوفل، 2000، جرون، 2005). ويعتبر جمع الحطب من المسؤوليات الرئيسية للمرأة بشكل عام في غالبية الدول الأفريقية حيث تشير دراسة أجريت على ثلاث بلدان بأن المرأة تقضي ما يساوي 300 ساعة في تنزانيا و 800 ساعة في زامبيا في جمع الحطب (كالفو، 1994).

-محدودية الأسواق: تشير الدراسات أن المرأة صاحبة المشاريع الصغيرة عادة ما تشترك من ضعف الطلب على منتجاتها(داي، 2005). وهناك عوامل عديدة التي تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق. وكما اشرنا سلفاً فالمرأة تعاني من قيود على حركتها بشكل كبير بسبب العديد من العوامل المتصلة إما بمسؤوليتها الأسرية أو بسبب الممارسات الثقافية، فالمرأة التي تتوفر لها حرية

النتقل لا تمتلك المعلومات الخاصة بالسوق عن المنتجات والمدخلات وبالتالي تعتمد على الوسطاء الذين يشترون منتجاتها بأسعار أقل من سعر السوق. وكون المرأة تنتج بكميات قليلة، فإننتاجها محصور على سوق القرية المحلي الذي هو في الأصل مشبع بهذا النوع من المنتجات والخدمات. ومن العوامل الأخرى التي تشكل عائقا أمام تسويق المنتجات، غياب التقنيات المحسنة للحفظ ومرافق التخزين القريبة من الأسواق فضلا عن عدم توفر الإمكانات للوصول إلى أسواق المدخلات بسبب نقص المواد الأولية وارتفاع أسعار المدخلات المستوردة والتي يمكن أن تشكل عائقا أمام زيادة الإنتاج.

-تنظيم ضعيف للأعمال التجارية: تمتلك المرأة الأفريقية أنواع مختلفة من الجمعيات في القطاع المنظم والغير منظم والقطاع الاجتماعي حيث يتم جمع المال والعمالة اللازمة لتعظيم الإنتاج والنشبيك الاجتماعي، ولكن بسبب ضعف القدرات في هذه الجمعيات وبسبب اهتمامها الأكبر بالمصالح الاجتماعية، بدلا من البحث عن حلول لدعم الأعمال التجارية لازال إسهامها الاقتصادي ضعيف للغاية.

-ضعف في نقل التقنية: تعتبر التقنية المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وفي الوقت الحاضر لازالت عملية نقل التقنية إلى أفريقيا تقتصر على التقنيات الاستهلاكية التي تتيح للناس أن يتعلموا من خلالها كيف يستهلكون التقنيات الجديدة. كما أن أفريقيا لا تتوفر فيها بيئة تشج الإبداع والابتكار ولا تدعم هذا الاتجاه. وإذا ما استمر الوضع كذلك، ستنزل أفريقيا متخلفة تكنولوجيا في عالم أصبحت التقنية تسيطر على التجارة والسياسة وحتى الثقافة.

-أساليب تدميرية للقيادات السياسية والاقتصادية: لقد عانت أفريقيا من غياب القيادات المستتيرة ومن الأساليب السيئة للتوجيه السياسي والاقتصادي. وبينما يمكن للقادة الأفارقة أن يجدوا لأنفسهم عذرا لعدم تمكنهم من حماية شعوبهم من استغلال الاستعمار في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، لا يستطيعوا أن يتخلوا عن مسؤوليتهم من جراء سماحهم للاستغلال الاستعماري الجديد والذي يواصل سحق العديد من الناس في شعوبهم وتحويلهم إلى شحاذين في بلدانهم. خلال العقود الثلاثة الماضية، عانت أفريقيا من غياب القادة الذين يتمتعون بالرؤية الثاقبة والحب للشعب وممن يتفانون في سبيل شعوبهم، وقد أفنعمهم الغرب بسهولة ليقبلوا بالنموذج التنموي الغربي والاقتراض من المؤسسات الغربية وان يتم توجيههم من قبل خبراء الغرب. وقد حصل هذا بسبب أن الإدارة الاستعمارية دمرت وقوضت جميع الأشكال التقليدية للحكم الذاتي في أفريقيا بشكل متعمد. وبينما كان يتم إحلال الشكل الاستعماري للحكم بدلا عنه، تم أيضا فرض الديانة والقيم الغربيتين على أولئك الذين اعتنقوا المسيحية.

وقبل الحصول على الاستقلال، تم تدريب الشباب الأفريقي وترقيتهم إلى مناصب لم تكن متاحة للأفارقة وتم تدريبهم من قبل أسيادهم المستعمرين لاستلام السلطة من الإدارة الاستعمارية، وكان العديد من هؤلاء من السذج وغير مدركين حيث مارس الاستعمار الخدعة عن طريق ترقيتهم إلى المناصب العليا التي كانت تخص أسيادهم المستعمرين وذلك لاستمرار سيطرته عليهم، وبالتالي فقد أعماهم هذا الفعل لأنهم فرحوا بالسلطة التي اكتشفوها فجأة وبالفخامة التي وفرتها لهم

دولهم الجديدة. وهكذا تم اجتذاب العديد من الأفارقة إلى هذه الآلية التي سهلت استثمارية استغلال أفريقيا وشعوبها. فقد كان من السهل أن تعمى عيون الحكام الجدد بوساطة الثراء المادي والامتيازات التي يصاحبها. هذا الثراء عندما تقرن ذلك بالقوة السياسية بسبب السذاجة وقلة الخبرة. وقد أدى هذا التطور إلى فتح الباب أمام مجموعة صغيرة من الأفارقة اللذين لهم صلة بالأنثريات للاستمرار باستغلال موارد أفريقيا، وفي ذات الوقت تجاهل مصير الأغلبية الفقيرة. وبهذه البداية السيئة، اتسمت القيادة الأفريقية بالانتهازية والتقدم الشخصي والثراء على حساب الجماهير وتم التأسيس للأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية في أفريقيا.

- غياب السلام والأمن: إن السلام والأمن شرطان أساسيان للتنمية حيث يطمح إليهما جميع البشر ويستحقوا أن يحظوا بهما كون جميع الناس يتطلعون إلى تحقيق السعادة ونوعية أفضل للحياة خالية من الفقر والمذلة. ولكن وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، ظلت العديد من الدول الأفريقية تعاني من غياب السلام الداخلي والأمن وراح ملايين من البشر ضحية لاضطهاد مارسه الدول وحكامها الدكتاتوريين ومن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحروب الأهلية وتحويل الموارد البشرية والمادية للحروب والأمن الداخلي لأولئك اللذين يسيطرون على السلطة (أورد في: شين، 2004).

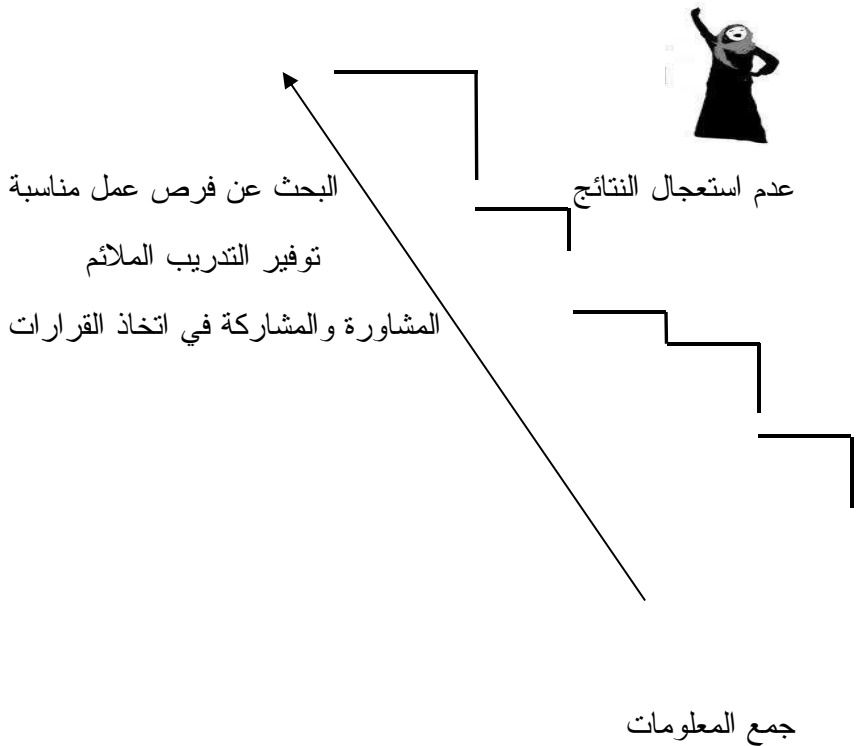
- بيئة تمكينية محدودة: تعترف الكثير من الحكومات الأفريقية بدور المشاريع الصغيرة والأصغر في خلق فرص العمل لتخفيف من الفقر، إلا أن خلق

بيئة تمكينيه أفضل وتشجع المشاريع الصغيرة والأصغر وتحول الاقتصاد الغير منظم إلى قطاع اقتصادي يتمتع بالنشاط والحيوية لازال تحديا ماثلا لمعظم الدول. ويشكل غياب البيانات الإحصائية التي تحدد حجم وخصائص العاملين في القطاع الغير منظم وقدرة المؤسسات التي يتعاملون معها تحد من قدرة الحكومات على وضع السياسات المدروسة. كم أن هناك حاجة لإصلاح أنظمة تسجيل الأعمال التجارية للسماح بالتسجيل المشترك لكي تصبح المرأة شريكا متساويا بالمشاريع الأسرية، وبسبب عدم وجود أنظمة التسجيل المشترك في أنحاء عديدة من أفريقيا، تخسر المرأة العمل التجاري الذي ساعدت في تنميته عند الطلاق أو موت الزوج. وقد بذلت بعض الدول الأفريقية جهود متواترة لتشجيع المشاريع الصغيرة والأصغر من خلال إجراءات سياسية وتنمية مؤسسية في الإقراض الأصغر والتدريب. والبعض منها ضمنت هذه التشجيع للمشاريع الصغير والأصغر في وثائق الاستراتيجيات الخاصة بالتخفيف من الفقر. على سبيل المثال، فإن الخطة التنموية الكينية (2002/1997) تتصور بأن تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر تتم من خلال تطوير ومراجعة الأطر القانونية والبيئة التنظيمية وإعداد البرامج التي تسهل الحصول على قروض وتمويل ودعم المرأة في المشاريع الصغيرة والأصغر والقطاع الغير منظم من خلال برامج خاصة ومن خلال تشجيع إقامة روابط قوية مع القطاع الصناعي ومراجعة وموائمة إجراءات الترخيص لمشاريع القطاع المنظم (أورد في: شين، 2004)، ولكن تنفيذ هذه الخطة كان بطيئا للغاية.

-**الفساد:** يعتبر الفساد سرطاناً خطيراً في أفريقيا حيث يؤثر على جميع مناحي الحياة وعلى كل فئة اجتماعية واقتصادية. فالفساد يولد بؤساً شديداً للمواطن الإفريقي العادي ويتيح فرص لغير الأفارقة ليمارسوا استغلالهم.

-**خطوات تمكين المرأة غير العاملة:** أوردت "وداد بنت سعيد بن سالم بامخالف" في دراستها خطوات مقترحة لتمكين المرأة من العمل، وهذه الخطوات هي:

الشكل رقم (3) خطوات تمكين المرأة غير العاملة.



(أورد في: وداد بنت سعيد بن سالم بامخالف)

-الخطوة الأولى: جمع المعلومات: يتم جمع المعلومات من المصادر المعنية عن جميع النساء الغير العاملات بمؤهلاتهن العلمية ودوراتهن التدريبية، والبحث عن أسباب عدم انخراطهن في سوق العمل.

-الخطوة الثانية: المشاورة والمشاركة في اتخاذ القرارات: تتم مشاورة ومشاركة النساء الغير العاملات في جمع المعلومات والوصول إلى الأسباب والمعوقات التي منعتهن من المشاركة والانخراط في سوق العمل والعمل على وضع حلول ومقترحات مناسبة ترضي الجميع.

-الخطوة الثالثة: توفير التدريب الملائم: من المعروف إن المرأة غير العاملة لا تمتلك المهارات العملية اللازمة للانخراط بالعمل، لذلك لا بد من التعاون مع بعض الجهات المختصة لتوفير فرص التدريب والتأهيل وتطوير الباحثات عن العمل، حتى تكون المرأة على استعداد لتقبل أي وظيفة تعرض عليها، حتى من الممكن تدريب المرأة عن العمل خارج نطاق تخصصها وذلك لتوفي عمل لها في حالة عدم وجود وظائف متوفرة بمؤهلاتها العلمية.

-الخطوة الرابعة: البحث عن فرص عمل مناسبة: البحث عن فرص عمل بالتعاون مع الجهات المختصة وكذلك البحث عن فرص عمل بديلة للراغبات في العمل الخارج عن تخصصهن بسبب عدم وفرة الوظائف، والعمل على وتوفير بعض المشاريع المتوسطة والصغيرة بالتعاون مع الجهات المختصة للراغبات بالعمل الحر.

-**الخطوة الخامسة: عدم استعجال النتائج:** لا يمكننا توفير بيئة العمل في يوم وليلة، وفي حالة توفير بعض الوظائف لا بد من متابعة أداء الموظفين الجدد ومناقشة الصعوبات التي واجههن أثناء العمل، وذلك لوضع مقترحات أفضل للباحثات عن العمل الجدد سواء كانت المشكلة سوء التدريب أو أن الوظيفة لا تناسب مؤهلاتهن العلمية أو مشاكل أخرى مع أرباب العمل والموظفين تحيل أي جهات مختصة لمعالجة ذلك. فالتمكن عملية شاملة وتأخذ وقتاً وتتضمن جميع الأطراف في المنظمة.

-**خاتمة:** لقد بات تمكين المرأة ضرورة مجتمعية لتقف مع الرجل جنباً إلى جنب للمساهمة الفاعلة في تنمية المجتمع وذلك بتوعيتها ومنها حقوقه في التعليم والتطوير. فالمرأة قوة ومواهب وقدرات قيادية لا يستهان بها فكفى أنها منشئة و صانعة الأجيال.

-قائمة المراجع:

1- أحمد، رزان (2008). "إدارة التمكين"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

2- أفندي، عطية (2003). "تمكين العاملين: مدخل للتحسين و التطوير المستمر". المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

3_او كيكي، إي أي سي (1995). "تمكين المرأة والتنمية الريفية". في أي سي اييوه، سي يو ايكواي و دي ايتشي التنمية الريفية بنيجيريا: المفاهيم، العمليات وفرص النجاح. اينوجو. اوتو سننري.

4_الجهاز المركزي للإحصاء (2011). "تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة

داعمة"، العراق www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5CIWish

5-الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (2011). "الإستراتيجية الوطنية

للمرأة في لبنان"

6_الزهراني ، سعود بن حسين (1426هـ). " مشكلات التنمية الاجتماعية

في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي ". الباحة ، النادي الأدبي

في الباحة. السعودية .

7_السيد. رشا مصطفى، منصور (2010). "النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين

المرأة في الوطن العربي". منظمة المرأة العربية: القاهرة، مصر.

8_النعيمات،خليل (2000). تمكين المرأة". متاح في

-8maktabatmepi.org/download/3001/550/Anera6-123-127.pdf

9- بنت سعيد بن سالم بامخالف، وداد. إمكانات ومحددات إنشاء مجلس لإدارة

تمكين شؤون المرأة من العمل في محافظة ظفار. رسالة ماجستير غير منشورة.

10_ خضر، أحمد(2013). "حقيقة مفهوم تمكين المرأة"، متاح في

-9alukah.net/web/khedr/0/53818/#ixzz3M7rJdw1j

11- ديجيني، بشيرينغ (2007). " دعم التمكين للمرأة في إفريقيا- المؤتمر

الاقتصادي الإفريقي ". أديس أبابا.

12- دولان، كاثرين اس (2002). "النوع الاجتماعي والتشغيل في

الصناعات الزراعية ذات القيمة العالية". الوكالة الأمريكية للتنمية، بوابة إدارة

الأبحاث التنموية.

13- شين، أم جي، فانيك وكار، أم (2004). " إدماج التشغيل الغير منظم

والنوع الاجتماعي للتخفيف من الفقر". ورقة عمل للكونولث.

14_مالك عبد الحسين، أحمد (2012). "تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية". مجلة الاقتصادي الخليج مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة - العراق، 23 .

15- محمد، كامليا (2012). "مفهوم مصطلح تمكين المرأة في منشأة"،

مناح Empowerment (Women

http://iicwc.org/lagna_I01/iicwc/iicwc.php?id=1038

16-المبيرغ، سي (1996). "دعم الوسائل الوسيطة في النقل". ورقة

عمل لبرنامج سياسات النقل في شبة صحراء أفريقيا، البنك الدولي.

17- مطبوعات الوكالة الأمريكية للتنمية (2005). "بدائل التنمية بإدماج

النمو الداعم للنوع الاجتماعي والفقراء".

18-Blattman, Christopher., Green, Eric, Annan, Jeannie and Jamison, Julian (2013): *Building Women's Economic and Social Empowerment Through Enterprise "Uganda*, <https://www.poverty-action.org/.../wings>

19-Duflo,E .(2012). "Women Empowerment and Economic Development *Journal of Economic Literature*, vol 4 No 50

20- WCED, 1987, (*World Commission on Environment and Development*), *Our Common Future*, Oxford: Oxford University Press.